

## هشام عبدالله\*

### مؤتمر "المكانة الجيواستراتيجية

### والسياسية لقطاع غزة"

يعرض هذا التقرير مجريات مؤتمر "المكانة الجيواستراتيجية والسياسية لقطاع غزة"، الذي نظّمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية - رام الله، في جامعة بيرزيت في ١٨ و١٩ تشرين الثاني / نوفمبر، بالتعاون مع الجامعة ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، ويتناول مضمون الكلمات والأوراق التي أُلقيت وقُدّمت للمؤتمر، والنقاشات التي دارت خلاله.

**أعاد** مؤتمر مؤسسة الدراسات الفلسطينية بشأن "المكانة الجيواستراتيجية والسياسية لقطاع غزة"، الذي عُقد في ١٨ و١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، في جامعة بيرزيت، بالتعاون مع الجامعة ومركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، وبمشاركة أكاديميين وخبراء من فلسطين والخارج، رسم العناصر الأساسية التي شكلت، ولا تزال تشكل صورة الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين وشعبها، مع تركيز خاص على القطاع.

### الافتتاح

في أثناء افتتاح المؤتمر الذي جرت فاعلياته في كل من بيرزيت وغزة عن طريق الربط بتقنية الفيديو كونفرنس، دعا رئيس جامعة بيرزيت خليل الهندي، إلى عدم التوقف عند مجرد "التحليل والتوصيف"، وتجاوز ذلك إلى موقع "تقديم الحلول والاحتمالات البديلة"، وقال: "في مؤتمراتنا الكثير من الوصف والقليل من التدبير، فماذا نحن فاعلون؟ ماذا نحن فاعلون بهذا الانقسام؟ وماذا نحن فاعلون بالفصل الجغرافي بين الضفة وغزة وبالهجمة الاستيطانية؟" وأوضح عضو مجلس الأمناء في مؤسسة الدراسات الفلسطينية كميل منصور، الفكرة والهدف من وراء عقد المؤتمر قائلاً: "من المفيد أن أذكر أن فكرة المؤتمر جرى بلورتها، كعادتنا في مؤسسة

\* صحافي فلسطيني.

الدراسات، قبل سنة من الموعد المقترح لعقدتها. وكان الشعور في حينه أن موضوعي الانقسام والمصالحة قد أشبعا معالجة ودرسا، وأن المصالحة على الرغم من أنها قيمة في حد ذاتها، إلا أنها لا تختزل القيمة العليا التي تشكلها مساهمة كل منطقة فلسطينية وكل مجموعة فلسطينية في بناء المستقبل الفلسطيني. من هنا، أرتئي أنه من الضروري النظر إلى دور قطاع غزة في بناء المستقبل الفلسطيني فيما هو أبعد من المصالحة وتقلباتها.

وحرص رينيه فيلدانجل، مدير مؤسسة "هينرش بل" الألمانية في فلسطين والأردن، على التذكير "بالحرب المرعبة على قطاع غزة، وأن الوضع هناك يائس وخطير"، وقال: "نأمل أن يقدم هذا المؤتمر خطوة صغيرة في الحلول التي تستحقها غزة."

## أوراق ونقاشات

على مدار يومين، قدم ١٩ مشاركاً، أبحاثاً وأوراقاً تناولت: تاريخ القطاع منذ النكبة؛ التحولات السياسية في قطاع غزة منذ نشوء السلطة الفلسطينية؛ أدوات السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة وأفاق المقاومة؛ مكانة قطاع غزة الاستراتيجية؛ التحديات الاقتصادية وإعادة الإعمار والتحويلات الاجتماعية وتبعات الحصار والحرب.

وفي رأي أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية ونائب الرئيس في جامعة بيرزيت، غسان الخطيب، فإن المؤتمر "نجح في تكوين صورة شمولية ذات أبعاد متعددة، فمن ناحية استعرض السياق التاريخي الحديث الذي أعطى غزة أهميتها السياسية، ومن ناحية أخرى ربطت الأوراق والنقاشات بين فشل عملية السلام والانقسام الذي تلا نهوض حركة الإخوان المسلمين وتحولها إلى ند لمنظمة التحرير."

وبين الخطيب أنه "بشكل مواز، أَلقت الأوراق والنقاشات الضوء على تأثير ذلك على علاقات قطاع غزة بكل من إسرائيل، والصفة الغربية، ومصر، ولم يخل المؤتمر من إشارات واضحة لدور المجتمع الدولي في كل ذلك."

ووفق وصف أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، أباهر السقا، فإن "الأوراق" غطت مختلف الفترات التي مر بها القطاع منذ نكبة ١٩٤٨ عند "صدمة وصول ٢٠٠,٠٠٠ لاجيء في غضون ساعات معدودة، إلى هذه المنطقة الضيقة حيث كان يقيم نحو ٨٠,٠٠٠ شخص فقط"، حتى الأيام الأخيرة من حرب صيف سنة ٢٠١٤.

وقد مثلت حرب صيف سنة ٢٠١٤ على غزة "الحلقة الأخيرة من سلسلة الاعتداءات والحروب الإسرائيلية المتتالية على القطاع التي يمكن العودة بجذورها إلى ما بعد نكبة ١٩٤٨ مباشرة، والمستمرة بشكل أو آخر حتى يومنا هذا"، كما قال أحمد سامح الخالدي، الزميل المشارك في كلية سانت أنتوني / جامعة أكسفورد، في ورقته التي حملت عنوان: "إسرائيل - قطاع غزة: التحولات في الاستراتيجية العسكرية والأمنية الإسرائيلية"، والتي تمت قراءتها نيابة عنه لعدم تمكنه من الحضور.

وأوضح الخالدي أنه "وضمن هذا السياق التاريخي العام يمكن القول بأن إسرائيل ما زالت تبحث عن حل للتحدّي الغزّي وللمعضلة الأمنية - الاستراتيجية التي يمثلها القطاع، هذه الرقعة الضيقة التي لا تتجاوز مساحتها ١,٣٪ من أرض فلسطين الانتداب، حاضنة روح المقاومة وقلبها الثائر والصامد على مدى ستة عقود متتالية من الزمن."

ويتابع الخالدي أنه "وبالتوازي مع هذه الهجمات المستمرة على غزة بدأت إسرائيل بتطوير مفهوم استراتيجي جديد بناء على التجربة المريرة التي خاضها الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان خلال صيف ٢٠٠٦ وقد سُمي هذا المفهوم بـ'عقيدة الضاحية' (Dahyieh doctrine)، نسبة للدمار الذي ألحقته إسرائيل بمنطقة الضاحية الجنوبية في مدينة بيروت، وهي المنطقة التي تُعتبر معقل وساحة العمل الرئيسية لحزب الله في العاصمة اللبنانية".

وفي ورقته المعنونة "تاريخ قطاع غزة: من الكيانية المرغوبة عام ١٩٤٨ إلى الكيانية المرفوضة ١٩٩٣"، تناول أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر في جامعة الأقصى خالد صافي، الخلفية التاريخية لقطاع غزة الذي شهد مولد الحركة الوطنية منذ إعلان حكومة عموم فلسطين، وما تلا ذلك من فعل مقاوم ومشروع وطني متواصل وملتزم بالهوية الفلسطينية.

ووأوضح صافي أن "قطاع غزة بقي حاضناً للهوية والشخصية الفلسطينية، ولذلك قاوم سكان القطاع مشاريع التوطين التي كانت تستهدف طمس قضية اللاجئين، ونجحوا عبر التحالف بين الإخوان والشيوعيين في إسقاط مشروع التوطين في سيناء في مظاهرات آذار / مارس ١٩٥٥، والذي تم التوقيع عليه بين الحكومة المصرية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين [في الشرق الأدنى] (الأونروا) عام ١٩٥٣. ونجحت الحركة الوطنية كذلك في إفشال محاولات تدويل قطاع غزة بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦".

وظلت المقاومة عنوان القطاع، كما أوضحت الأستاذة المشاركة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي في جامعتي بيت لحم وبيبر زيت، نورما مصرية، في ورقتها "آليات المحو: ما بين رغبات الاحتلال وديناميات اللاجئين في قطاع غزة".

تقول مصرية إن "من راقب حركة الصراع العربي / الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحديدًا فيما يتعلق بقطاع غزة منذ سنة ١٩٤٨ وحتى اليوم، يدرك أن قدر غزة أن تعيش حالة الحرب الدائمة، وأن تكون، في الوقت نفسه، منبع الوطنية الفلسطينية، فازدواجية قدر غزة ما بين الحرب والمقاومة، جعل منها مكاناً ليس ككل الأمكنة".

وأضافت: "لقد شكّل قطاع غزة - موقعاً، ولجئين، ومقاومة - معضلة لإسرائيل ما بعد النكبة في العام ١٩٤٨، وخصوصاً ما بعد احتلال القطاع في عام ١٩٦٧".

أمّا الباحث والأكاديمي المتخصص بعلم الاجتماع السياسي، أشرف أبو ندا، فيشرح في ورقته التي حملت عنوان "تطور الهوية الفلسطينية لدى فلسطينيي غزة من البناء إلى الانقسام"، كيف تطورت الهوية الفلسطينية في قطاع غزة على مدار عقود من العدوان والمقاومة.

ويقول أبو ندا موضحاً: "رأى البعض أن حالة اللجوء والشتات الفلسطيني تستدعي، سوسيولوجياً، أن تضعف هويته الضعيفة أصلاً في تلك الفترة بحكم تدمير بناء المجتمع الفلسطيني، لأن الهوية الاجتماعية تولد من رحم عملية التفاعل الثقافي والاجتماعي بين أفراد المجتمع. وعلى خلاف ذلك شكلت هوية التشرد والشتات الهوية الفلسطينية الثقافية المعاصرة أولاً، والتي مهدت فيما بعد لتشكلها سياسياً".

وشرح أبو ندا كيف "ترسخت الهوية الوطنية الفلسطينية" بعد الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧، وأنها "لم تضعف بل قويت"، وأن "الهوية الفلسطينية استمرت في الصعود على الرغم مما أصاب الثورة الفلسطينية من خلافات وصراعات بين قواها".

وأضاف: "إلا إنها اليوم تمر بأزمة مع العمل على تغيير جوهرها سواء باتجاه التقليص أو الإذابة، ومن طغيان الهوية الفئوية وبروز الهويات العائلية والجهوية. وتآزيم الهوية الفلسطينية

أوقع الشعب الفلسطيني في غزة في برائن النزعات العصبية الفئوية والحمائية والدينية، وأحدث الانقسام بين قوى ومكونات المجتمع. وحتى تحافظ الهوية الفلسطينية على حيويتها وقوتها بين الشعب الفلسطيني في غزة وفي كل أماكن تواجده، لا بد من أن يتميز العمل الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة بالتكامل والوحدة والحوار والمشاركة.

أما الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل، فوجه في ورقته المعنونة "طبيعة النظام السياسي الذي تبلور في قطاع غزة بعد الانقسام"، انتقادات حادة إلى مختلف الفصائل، ولا سيما حركة "حماس"، واعتبر أن "كل فصيل غير مستعد أن يسمع الآخر، أو أن يسمع النصيحة.. وحماس ليس لديها مشروع وطني فلسطيني.. حماس نشأت كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، تسعى لـ 'حمسنة' السلطة وأسلمة المجتمع، وهي صاحبة نظام إقصائي للآخر، لا يريد الشراكة، ورغم اتفاقات المصالحة، فإن الأمور على حالها."

وشرح أستاذ الدراسات الشرق الأوسطية في جامعة نورث وسترن في قطر، والزميل المتقدم في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة كمبردج / بريطانيا، خالد الحروب، الذي قدّم ورقة عن "تحولات التيار الإسلامي في قطاع غزة"، الظروف التي أحاطت بحركة حماس الإسلامية ومستقبل علاقتها مع الحركة الوطنية الفلسطينية.

وقال الحروب: "لقد تأثرت حماس بشكل كبير، بعد خسارتها مركزاً قوياً عندما كان مقرها في دمشق بسبب تأييدها للمتمردين ومعارضتي النظام، ثم ما لبثت أن فقدت حليفاً كبيراً بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر". واقترح الحروب على "حماس"، فك ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين.. والتخلي عن / أو تجميد العمل العسكري، وعدم العودة إليه إلا بقرار وطني، كي يتسنى الوصول إلى وحدة وطنية حقيقية وتجاوز الانقسام.

بيد أن أستاذ العلوم السياسية في عدد من جامعات قطاع غزة، عدنان أبو عامر، وفي ورقته التي حملت عنوان "الأثار والتداعيات السياسية للحرب على قطاع غزة"، رأى أن حركة "حماس" غير معنية على الإطلاق بهجر العمل العسكري.

وأوضح أبو عامر قائلاً: "يؤكد الوضع السائد في قطاع غزة أكثر من أي وقت مضى على أن حركة حماس ماضية في ترسيخ قدرتها العسكرية رغم كلفة الحرب الأخيرة على غزة.. وترى أن ساحة الحرب الحقيقية والمقاومة ضد إسرائيل موجودة في الضفة".

وفي السياق ذاته، جاءت ورقة الخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام، محمد جمعة، عن "مكانة قطاع غزة من وجهة نظر مصرية"، والذي أكد، خلال مشاركته عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، أن "القاهرة ليست، وفيما يتعلق بغزة، طرفاً فنياً محايداً، بل هي طرف مباشر في الصراع الدائر على أرض فلسطين (بحكم الموقع الجغرافي وأشياء أخرى كثيرة) لديه مصلحة استراتيجية. وما يشغل القرار في مصر الآن ودائماً هي تلك الحسابات المتعلقة بموقع غزة في معادلة الأمن القومي المصري، وكذلك ضمن المشروع الوطني الفلسطيني وإدارة الصراع مع إسرائيل".

وتكشف ورقة الخبير جمعة أن مصر باتت تتعامل مع قطاع غزة من خلال مقاربة جديدة تتعلق بعلاقة مصر بحركة "حماس"، إلى درجة أنها باتت تعتبر الحركة الإسلامية الفلسطينية "خصماً أيديولوجياً". وفي هذا الصدد أشارت مداخلة جمعة أمام المؤتمر إلى أن "لدى القاهرة مسؤولية أخلاقية وتاريخية حيال القطاع الذي كان تحت حكمها قبل أن يسقط في يد إسرائيل عام ١٩٦٧،

ومسؤولية وطنية لإضعاف حركة حماس (وليس المقاومة في غزة)، خاصة وأن معطيات الأعوام الثلاثة الماضية أكدت أن حماس خصم أيديولوجي للوطنية المصرية.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل انسحابها من طرف واحد، وإخلاء المستعمرات اليهودية في القطاع في سنة ٢٠٠٥، فإن الاحتلال لم يغادر حتى اللحظة، بل إن ممارساته وإجراءاته اتخذت أشكالاً جديدة تركت غزة على الحال ذاتها من القتل والتجويع والمعاناة المستمرة.

وتقول طالبة الماجستير في معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، علا التميمي، في ورقة قدمتها للمؤتمر بعنوان "سياسات الموت في قطاع غزة بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٤": "يُعتبر العام ٢٠٠٥ بداية حقبة جديدة في تعامل دولة الاحتلال مع القطاع حيث شهدت الآليات والسياسات التي يستخدمها الاحتلال تطوراً لافتاً خرج من سياق كون القطاع يعيش تحت شكل من أشكال الاحتلال العسكري المباشر، إذ حاولت دولة الاحتلال تغيير شكل الاحتلال من المباشر إلى غير المباشر عبر الإعلان عن الانسحاب من قطاع غزة وإخلاء المستعمرات المقامة على أراضيه."

وتشرح التميمي، كيف واصلت إسرائيل التحكم في قطاع غزة من خلال فرض قيود على دخول جميع السلع والبضائع بما في ذلك الغذاء، "درجة أنها تحتسب عدد السعرات الحرارية الضرورية لكل فرد حتى لا يؤدي الحصار الذي تفرضه على القطاع إلى مجاعة."

وشرح المحامي والناشط الحقوقي حسن جبارين في مداخلة عن "التحولات في المكانة القانونية لقطاع غزة"، كيف أن إسرائيل "عملت على تكريس واقع تتحايل فيه على القانون الدولي حتى لا تتحمل أي مسؤولية عن حصارها لقطاع غزة."

وعن "الأهمية السياسية والاستراتيجية للممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة"، تحدث أستاذ السياسات العامة في جامعة بيرزيت عمار الدويك، ولفت إلى "إسقاط مصطلح الممر الآمن من خطاب السلطة الفلسطينية وعدم إدراجه كشرط للمفاوضات النهائية وخطورة ذلك على التواصل مع الضفة الغربية."

أمّا كميل منصور فقال في ورقته المعنونة: "مخاطر الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة"، إنه "بغض النظر عن البعد التاريخي والبعد الرمزي لمكانة قطاع غزة المركزية في الهوية الفلسطينية، من الضروري تصوّر آفاق الخيارات الفلسطينية انطلاقاً من الأوضاع التي آلت إليها التطورات السياسية والعسكرية منذ اتفاقيات أوسلو وحتى اليوم."

وقال منصور: "يبدو لي أن ثمة خيارين منطقيين مطروحين على القيادات الفلسطينية بصدد قطاع غزة: خيار خروجه من الغلاف (أو الحزام) الإسرائيلي، وخيار البقاء داخل هذه الحزام... ولا أمل لغزة من دون الضفة، ولا أمل للضفة من دون غزة، راهناً ومستقبلاً."

وقد شارك في أعمال المؤتمر الباحث في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية - باريس، يوسف كبراج، الذي توقع في دراسة قدّمها أن يصل عدد سكان قطاع غزة في سنة ٢٠٥٠ إلى ٦ ملايين شخص.

وشارك أيضاً أباهر السقا، المحاضر في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، الذي تناول في ورقته المعنونة "التغيرات السوسولوجية للمجتمع الفلسطيني في غزة"، ما وصفه بـ "تخيّل وهمي لمجتمع قطاع غزة."

وقال إن القطاع عانى "بفعل العزل والسياسات الخاصة من تنميط القطاع، وتم اختزاله في كثير من الكتابات والتحليلات، من قطاع غزة إلى غزة، أي إلغاء مدنه الأخرى رفح وخان يونس، وبلدات بيت حانون وبيت لاهيا ودير البلح، وقراه خزاعة وعبسان وبنى سهيلا والقرارة، إلى فكرة

مدينة واحدة، وهو ليس فقط في الخطاب الاستعماري، ولكنه أيضاً يعاد إنتاجه من قبل الخطاب الفلسطيني وحتى في بعض أوساط الأكاديميين... ويعاد إنتاج أشكال التنميط الكولونيالية، وتصبح غزة غيتو بمعنى التنميط، وغيتو بمعنى العزل الجغرافي، وغيتو لينتج صورة متخيلة جماعية ضبابية للقطاع."

كما شارك الباحث في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا الأميركية، توماس هيل، بورقة عن "إشكالية التضامن مع غزة كرمز"، والتي عالجت "إشكالية تضامن الضفة الغربية مع قطاع غزة في سياق دائرة الانقسام بين الضفة الغربية والقطاع، وسياسات الاحتلال، وكل من سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس".

### إعادة بناء ما دمره الاحتلال

أثارت الجلسة قبل الأخيرة في المؤتمر، والتي كان عنوانها: "التحديات الاقتصادية وإعادة الإعمار"، جدلاً واسعاً، سواء من خلال الأوراق المقدمة، أو من ملاحظات المعقبين.

فقد اعتبرت المحاضرة في معهد الاستجابة الإنسانية والنزاع (المملكة المتحدة)، ساندرنا بوجودها، في ورقتها التي قدمتها نيابة عنها كارول خوري، وهي بعنوان "إعادة الإعمار في قطاع غزة: التلاعب، الحكومة، والمقاومة" أن "غزة، ومن زوايا عديدة، تشكل مضموناً غير عادي مقارنة مع حالات كثيرة من إعادة الإعمار. [...] قطاع غزة ليس في وضع ما بعد النزاع، وهو يفتقر إلى ذلك الخط الفاصل ما بين الحرب، وإعادة الإعمار والسلام. بل إن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، الضربات الجوية، وعنف الحصار، تجعل من غزة موقعاً لنزاع دائم."

وزاد مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نبيل قسيس، على ذلك في ورقته بشأن إعادة الإعمار في غزة، قائلاً: "لقد أن الأوان، خاصة بعد الذي حصل في قطاع غزة، والذي لا يبدو كونه استمراراً لما حصل قبل ذلك في كل أماكن صمود الشعب الفلسطيني، أن يدرك العالم، أن ما بين الفلسطينيين وإسرائيل ليس نزاعاً يمكن حله بأساليب حل النزاع من مفاوضات، أو تخفيف حدته بتمويل مشاريع إعمار أو إعادة إعمار وما شابه، بل هو اعتداء وسلب حقوق يجب التعاطي معه بالطرق الكفيلة بردّ الحقوق جميعها إلى أصحابها، وإعمال القانون الدولي وكل ما يتيح لتحقيق ذلك."

وأضاف: "العالم لم يدرك هذا تماماً بعد، وهو متجه لتدفع الفلسطينيين ثمناً سياسياً مقابل المساعدة في إعادة الإعمار. في مثل هذا الوضع، يجب ألاّ تجرّنا عملية إعادة الإعمار، على إلحاحيتها، بعيداً عن الهدف الذي أن الأوان للتركيز عليه بكل الطرق، ألا وهو هدف إنهاء الاحتلال. لقد عُقد مؤتمر دولي لإعادة الإعمار في ١٢ / ١٠ / ٢٠١٤، والسؤال الملحّ هو متى سيعقد المؤتمر الدولي من أجل إنهاء الاحتلال؟"

وقال الباحث في الدراسات الإسرائيلية، أشرف بدر، إنه و"بعد خوض إسرائيل عدة مواجهات عسكرية مع الفصائل الفلسطينية المقاومة ومن ضمنها حماس، توصلت إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تحقيق نصر كامل، لذلك اكتفت بتحقيق مفهوم النصر الكافي الذي يوفر فترة زمنية من الهدوء الأمني"، الأمر الذي يؤشر إلى احتمالات تفجّر الوضع مجدداً.

وقدم الناطق باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، عدنان أبو حسنة، صورة قاتمة عن وضع إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن الإحصاءات

تحدث عن تضرر ٩٢,٠٠٠ منزل. وقال: "عملية الإعمار بطيئة وغير فعالة، وما دام هناك حصار واحتلال، ستبقى التنمية وإعادة الإعمار متعثرة." ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## السياسة الفلسطينية وعمليّة سلام الشرق الأوسط

غسان الخطيب

٢٧٨ صفحة ١٠ دولارات

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بالاشتراك مع النادي الثقافي العربي - بيروت

## فلسطين وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً